

Distr.: General
22 March 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون
البند ٦٩ من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

رسالة مؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من
الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه البلاغ الخاص بشأن التعاون في المسائل المتعلقة بالهجرة الذي
اعتمده مؤتمر قمة الوحدة الأول لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في
مايان ريفيرا بالمكسيك، يومي ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠ (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة،
في إطار البند ٦٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) كلود هيلر
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

بلاغ خاص بشأن التعاون في المسائل المتعلقة بالهجرة

[الأصل: بالإنكليزية والإسبانية]

نحن، رؤساء دول وحكومات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:

نبرز العلاقات التاريخية والثقافية الوطيدة التي ظلت دائماً تميز بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتوافق آراء حكوماتها فيما يتعلق بأهمية مسألة الهجرة بالنسبة لبلدان المنطقة والمساهمة الإيجابية التي تُحدثها تدفقات الهجرة في كلا الاتجاهين.

ونطالب بالتمتع الفعلي بحقوق الإنسان، كما ينص عليها القانون الدولي، وحمايتها في بلدان المنشأ والعبور والمقصد لجميع المهاجرين وأسرهم، ولا سيما الأطفال والنساء، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين.

ونلاحظ أيضاً أن الفقر الناشئ عن عدة أسباب منها النظام الدولي غير المنصف والمتسم بوجود فوارق اقتصادية واجتماعية وتنموية هائلة، هو أحد الأسباب الجذرية للهجرة. لذا فإننا نتحمل مسؤولية أن نهيئ في بلداننا الظروف التي تشجع شعوبنا على البقاء فيها ويقع علينا التزام بذلك، حتى تصبح الهجرة خياراً وليس ضرورة، وأن نعمل على تثبيط هجرة الكفاءات.

ونحن نقر بأهمية مساهمات المهاجرين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تنمية مجتمعات أوطانهم والمجتمعات المضيفة لهم فضلاً عن مجتمعاتهم المحلية. وبالتالي، فإننا ندرك بأنه يجب معالجة مسألة الهجرة وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة والمتفاوتة معاً لبلدان المنشأ وبلدان المقصد، مع وضع أسبابها الهيكلية وآثارها في الاعتبار.

وعليه، فإننا متفقون على الحاجة لتعزيز سياسات وممارسات في مجال الهجرة تضمن احترام الحقوق الأساسية لجميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، باعتبارها إدارة مستنيرة وآمنة لتدفقات الهجرة. وستساهم أيضاً هذه الممارسات والسياسات في مجال الهجرة في جملة أمور منها تسهيل التحويلات المالية والعودة الكريمة الطوعية للمهاجرين.

ونحن ندرك أيضاً الحاجة للنهوض بآليات لتسهيل إدماج عائلات المهاجرين وجمع شملها وفقاً للتشريعات الوطنية، ولمكافحة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب وغير ذلك من أشكال التعصب.

وفي الوقت نفسه، نؤكد على تشجيع المشاركة النشطة للمهاجرين المقيمين خارج المنطقة في تنمية مجتمعاتهم الأصلية، من خلال إنشاء شبكات ورابطات لمجتمعات المهاجرين، وفي المساهمة في الابتكار والتكنولوجيا والتنمية الاجتماعية والمشاركة.

وإذ نضع في الاعتبار الحاجة إلى زيادة تبادل أفضل الممارسات بين بلدان منشأ المهاجرين وبلدان مقصدهم، فإننا ندعو إلى زيادة تعزيز الحوار وإلى التفاهم المتبادل، وتبادل أفضل الممارسات، والتعاون، ونقل المعارف، والوقوف على التحديات المشتركة، والترويج لبرامج العودة الطوعية. وبالمثل، فإننا ندعو إلى الترويج لموقف إقليمي منسق في جميع المحافل المتعددة الأطراف من أجل تحقيق نتائج جوهرية وملموسة في جميع المسائل التي تقتضيها ظاهرة الهجرة.

ونحن ندرك الحاجة لتنفيذ سياسات وطنية وإقليمية في مجال الهجرة تراعي الفوارق بين الجنسين، وذلك في ضوء حالة الضعف الخاصة التي تواجهها النساء والفتيات المهاجرات.

ونؤكد على الحاجة إلى تشجيع اتخاذ إجراءات منسقة من قِبل حكومات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من أجل التصدي للتهريب غير المشروع للمهاجرين والاتجار بالأرواح البشرية في بلدان منشأ المهاجرين وعبورهم ومقصدتهم، ومكافحة تلك الجرائم ومعاقبة مرتكبيها، بكل قوة القانون، واستنادا إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذه المسألة والتشريعات الوطنية. ونؤكد أيضا على الحاجة لتعزيز الشبكات القنصلية لبلداننا من أجل تحسين وتوسيع نطاق اهتمام القنصليات بالمهاجرين من بلداننا وحمايتهم ومساعدتهم.

ونؤكد الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص للمجتمعات المهاجرة التي تقيم خارج حدود منطقتنا، والسعي إلى وضع خطط عمل مع جميع البلدان التي يقصدها مهاجرون.

لذا، فإننا نؤكد أهمية الحوار الثنائي - الإقليمي بيننا وبين الاتحاد الأوروبي، ونعرب عن تأييدنا لتنفيذ حوار الهجرة بين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي الذي أُقيم ضمن إطار إعلان مؤتمر القمة الخامس المعقود في ليما في عام ٢٠٠٨.

ونحن مصممون أيضا على السير قدما في تطوير برامج التعاون الإقليمي في مجال الهجرة، وفي تكثيف الجهود من أجل تنسيق المواقف تجاه المنتدى العالمي الرابع المعني بالهجرة والتنمية، المقرر عقده في المكسيك في عام ٢٠١٠.

مايان ريفيرا، المكسيك

٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠